حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

دروس من اليونان..

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/02/19

استوقفتني قبل فترة قصيرة صورة لرئيس الوزراء الفلسطيني، د. سلام فياض، مع رئيس الوزراء اليوناني السابق، جورج باباندريو، في أعقاب اجتماع لهما في رام الله. وتساءلت حينها، ترى أي الرجلين كان يشكو همّه إلى الآخر؟ وأثار ذلك في نفسي فضولا حول مدى التشابه والتقارب بين الأزمتين الماليتين، اليونانية والفلسطينية، بالرغم من التباين الكبير في حجميهما. فقد شهد كل من الاقتصاد اليوناني والفلسطيني توسعا ملحوظا في الإنفاق الحكومي لعدة سنوات، نجم عنه عجز كبير في الموازنة العامة، ودين عام متزايد للقطاع الخاص وغيره (وإن تفاوتت الأرقام والنسب)، ووجد كل منهما نفسه في أزمة خانقة، اضطر معها لاتخاذ إجراءات تقشفية قاسية أثارت عواصف من الاحتجاجات والاضطرابات. ولا تزال الأزمة في كل من البلدين تحلّق فوق الرؤوس، تبحث عن حلول تبدو مستعصية، وتنذر بعواقب تبدو صعبة وقاسية. وخطر لي أن عرضا لتطورات الأزمة المالية اليونانية قد يفيد في استخلاص بعض الدروس التي يمكن أن يستفيد منها الفلسطينيون في معالجتهم للأزمة المالية، خصوصا وأن المرحلة الأولى من الحوار الاقتصادي الوطني قد انتهت وانتقل الحوار إلى مرحلة أخرى. لدي ملاحظات عديدة حول ما تسرّب من تفاصيل هذا الحوار، ولكني سأحتفظ بها إلى وقت لاحق، وسأكتفي هنا باستعراض تجربة اليونان وما فيها من عبر ودروس لمن يرغب الاستفادة.

خلال السنوات الأولى من العقد الماضي، شهد الاقتصاد اليوناني نموا سريعا بفضل تدفق رأس المال الأجنبي وزيادة الإنفاق الحكومي بشكل مضطرد، ما نجم عنه عجز كبير متكرر في الموازنة العامة. وقد ساعدت معدلات الفائدة المنخفضة على اقتراض مبالغ ضخمة لتمويل هذا العجز، ما أدى إلى تراكم الدين العام دون أن تتخذ الحكومات اليونانية المتعاقبة إجراءات حقيقية لوقف ذلك، بل تبين أن تلك الحكومات قامت بتزوير الإحصاءات الرسمية الخاصة بوضعها الاقتصادي من أجل أن تُظهر التزامها بالمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي على حجم العجز الحكومي والدين العام، وأنها دفعت مئات الملايين من الدولارات إلى مؤسسة غولدن ساكس المصرفية وبعض البنوك الأخرى

لترتيب بعض الصفقات التي تخفي المستوى الحقيقي للاقتراض، بحيث تتمكن الحكومة من الاستمرار في الإنفاق الكبير في الوقت الذي تخفي فيه العجز الحقيقي عن الاتحاد الأوروبي.

انفجرت الأزمة المالية اليونانية مع بداية التراجع الاقتصادي العالمي عام 2007، والذي كان تأثيره على الاقتصاد اليوناني كبيرا، خصوصا على القطاعين الرئيسين فيه وهما السياحة والملاحة. وحاولت الحكومة تنشيط الاقتصاد بمزيد من الإنفاق، فبدأ العجز الحكومي يتراكم بسرعة، وبدأت الأزمة تتفاقم، تم بدأ القلق يتزايد حول ديون اليونان، خصوصا عندما تبين الحجم الحقيقي لتلك الديون. وزاد القلق بعد أن تم تخفيض التصنيف الائتماني لليونان وسط شكوك حول قدرتها على تسديد ديونها. وقد أثار ذلك مخاوف متزايدة من أن تنتقل عدوى الأزمة المالية إلى دول أخرى في منطقة اليورو، وخصوصا تلك التي تعاني من عجز حكومي ودين عام كبيرين، مثل البرتغال وأيرلندا وإسبانيا، ما سبب اضطرابات كبيرة في أسواق المال الدولية.

في أيار 2010، صادق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ لليونان بقيمة 110 مليار يورو شريطة تطبيقها تدابير قاسية لتخفيض العجز. وقد اضطرت الحكومة اليونانية فعلا إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التقشفية القاسية على عدة مراحل شملت تجميد رواتب جميع موظفي الدولة، ثم تخفيض رواتب الموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص، وزيادة ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الضرائب على الوقود والدخان والكحول وعلى بعض الكماليات، وزيادة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة، وفرض ضرائب عالية على أرباح الشركات، وزيادة الضرائب على الدخول ورواتب التقاعد المرتفعة، وفرض ضريبة عقارية جديدة، وزيادة سن التقاعد وتخفيض معاشات التقاعد، وتخفيض عدد البلديات، وبيع ممتلكات حكومية، وتطبيق قوانين جديدة صارمة ضد التهرب الضريبي. وقد جوبهت تلك الإجراءات بإضرابات عامة واحتجاجات عنيفة وصدامات مع الشرطة نجم عنها مئات الجرحى وعدد من القتلى.

لم تكن حزمة الإنقاذ الأولى ولا الإجراءات التقشفية السابقة كافية لمعالجة أزمة اليونان المالية. وفي شهر تشرين أول الماضي أقر الاتحاد الأوروبي حزمة إنقاذ ثانية لليونان بقيمة 130 مليار يورو، ولكنه وضع شروطا قاسية لصرفها تشمل تخفيض العجز الحكومي للعام الحالي بمبلغ 325 مليار يورو، وتقديم التزام خطي من رؤساء الأحزاب اليونانية الرئيسية بتنفيذ شروط خطة الإنقاذ قبل الحصول على الأموال. وحاول باباندريو، رئيس الوزراء، أن يعرض الخطة لاستفتاء عام، ولكنه تعرّض لضغوط شديدة اضطر معها لإلغاء الاستفتاء. وفي تشرين ثاني الماضي، استقال جورج باباندريو وحل مكانه لوكاس باباديموس، محافظ بنك اليونان ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي سابقا، إلى حين إجراء انتخابات مبكرة في شهر نيسان القادم.

قبل أيام، وفي 13 شباط الحالي، أقر البرلمان اليوناني تدابير تقشفية جديدة لتلبية شروط دول اليورو وسط مظاهرات عارمة في أثينا جرح خلالها العديد من الأشخاص. وشملت تلك التدابير تخفيض الحد الأدنى للأجور بنسبة 22%، والتخلص من أعداد كبيرة من موظفي القطاع العام، وتقليص الإنفاق على الصحة والدفاع، وخصخصة بعض الممتلكات الحكومية. ولكن تلك الإجراءات لم تكن كافية لإقناع وزراء مالية اليورو بحجة أن اليونان عجزت عن توضيح كيفية سد عجز الموازنة للعام الجاري، كما فشلت الحكومة اليونانية في إقناع كافة الأحزاب السياسية بالتعهد بتنفيذ إجراءات التقشف عقب الانتخابات المقبلة. ولا تزال الأمور عالقة عند كتابة هذه السطور.

كما نرى، لم تكن أزمة اليونان المالية وليدة هذا اليوم أو هذه السنة، وإنما كانت نتيجة حتمية لسنوات من الإنفاق غير المنضبط، وعدم اتخاذ إجراءات سريعة (قد تكون غير محبوبة) لتطبيق الإصلاحات المالية المطلوبة، وتغليب الأهداف الشعبوية قصيرة المدى على الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى. أما معالجة الأزمة من خلال إجراءات تقشفية قاسية مثل التي قامت بها الحكومة اليونانية، فيجمع الكثيرون على أن تأثيرها سيكون سلبيا جدا، خصوصا على الاستثمار والنمو، وسيمتد لسنوات طويلة. وبالرغم من أن هذه التدابير التقشفية الصارمة قد تؤدي إلى تخفيض العجز الحكومي، إلا أنها سوف تجرّ البلاد إلى ركود اقتصادي عميق، بدأ فعلا منذ فترة. فحسب تقرير حديث لصندوق النقد الدولي، انخفض الإنتاج الصناعي اليوناني عام 2011 بأكثر من 28% مما كان عليه عام 2005، وزاد عدد الشركات التي أفلست عام 2011 بنسبة 27% مقارنة بالعام الذي سبقه، وارتفعت معدلات البطالة إلى حوالي 20%، بل وصلت بين الشباب إلى حوالي 48%. كما أن الآثار الاجتماعية على المجتمع اليوناني تبدو قاسية جدا، خصوصا على الفقراء والمحتاجين، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ثلث سكان اليونان قد وقع تحت خط الفقر خلال العام 2011. بل إن أحد مسؤولي الأمم المتحدة حذّر من أن الإجراءات التقشفية التي تقوم بها الحكومة اليونانية قد تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان.

هذا سرد سريع للأزمة المالية اليونانية، وكنت قد وضعت بعض الملاحظات حول الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك التجربة، خصوصا ونحن نبحث عن حلول للأزمة المالية الفلسطينية، ولكني فضلت أن أترك الأمر مفتوحا لمن يرغب في تحليل الأسباب ومقارنة الأحداث والوصول إلى الاستنتاجات.